

متابعات مجلة آداب

عرض لكتاب مبادئ الإدارة الأهلية في السودان الإنجليزي - المصري

**The Principles of Native Administration in the  
Anglo Egyptian Sudan**

1898-1956

فدوى عبد الرحمن علي طه

أستاذ مشارك

قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الخرطوم

صدر كتاب "مبادئ الإدارة الأهلية في السودان 1898 - 1956" لمؤلفه أندرسون كيلو وأحمد إبراهيم أبو شوك عام 2004. صدر الكتاب بالاشتراك بين مركز عبد الكريم مرغني الفقافي، أم درمان ومركز الدراسات الشرفية والإسلامية، جامعة بيرقق.

يقع الكتاب في 280 صفحة من المقطع الكبير ويكون من تقديم من اختر ومقديمة من المؤلفين<sup>1</sup> وخاصة أجزاء. يحتوي الجزء الأول 1898-1920 على الوثائق والمكابدات والذكريات التي تتناول سياسة الإدارة المحلية التي تتبناها حكومة الخرطوم وبعض الإداريين في المديريات. يذكر الجزء الثاني على الفترة 1921-1926 وتناول وثائق هذا الجزء المرحلة المهمة عن تطور الإدارة الأهلية خاصة بعد اعتماد تقرير اللورد ملنر ومقتل السير لي استاذ حاكم عام السودان في القاهرة عام 1924. يحتوي الجزء الثالث على وثائق صدرت بين عامي 1927-1937 وافتتحت على أساس الإدارة الأهلية وتقوية وضعها الإداري والقانوني عبر القطر. الجزء الرابع مجموعة من القوانين والمواسم واللوائح التي تمت إجازتها بين 1913 و1954 والتي وضعت الأساس القانوني الذي ارتكز عليه الإدارة الأهلية. يشمل الجزء الخامس

<sup>1</sup> مؤلفاً ومحفظاً الكتاب بروفسور فنسون بيكتلور أستاذ تاريخ السودان بجامعة الشارع، جامعة بيرقق، والدكتور أحمد إبراهيم أبو شوك، الجامعة الإسلامية، مالطا. قام بالتحرير الأستاذ محمود صالح عثمان صالح داعي مركز عبد الكريم مرغني الفقافي، أم درمان.

المسرد والبليوغرافيا وفهارس الأماكن والأشخاص والقبائل. ضمنت صور لبعض زعماء القبائل والإداريين البريطانيين في الكتاب.

لـ المؤلفان إلى أن الواقع التي شملها الكتاب منتقاة لتناسب مع موضوع الكتاب "مبادئ الإدارة الأهلية في السودان" وأن هناك وثائق أخرى مهمة عن الإدارة الأهلية تشكل أهمية للذين سيسخنون في هذا الموضوع مستقبلاً خاصة علاقة الإدارة الأهلية بقطاعات المجتمع المختلفة في المناطق الريفية وعلاقة تلك الإدارة بصنع القرار في الخرطوم.

أبانت المقدمة أن إدخال نظام الحكم غير المباشر في السودان الإنجليزي - المصري 1898 - 1956 موضوع خلاف بين بعض المؤرخين وعلماء العلوم السياسية الذين اختلفوا حول أصوله ومراحل تطوره. وتبعد عن ذلك ظهور نظريتين متعارضتين<sup>2</sup> الأولى تقول بفشل نظرية لوقارد<sup>3</sup> عن الحكم غير المباشر في إيجاد أرضية صلبة في السودان لعدم التزام الإداريين البريطانيين سياسة معينة وعملهم وفقاً لتوجيه اللورد كشتير<sup>4</sup> الذي نادى بأن يدعم الإداريين البريطانيين سلطتهم بثقة المواطنين التي تجلب عبر الاتصالات والمعاملات الشخصية مع طبقات المواطنين العليا، وأن حكومة الخرطوم رفضت إلزام نفسها لوكلالة أو سياسة بعينها أو طبقة من المواطنين وفضلت لعبة يتداول فيها الأذاعون الواقع.

يرى المؤلفان أن الواقع التي تم جمعها في هذا الكتاب لا تساند هذه النظرية وأن توجيه كشتير لم يقصد به إدخال سياسة محددة للحكم المحلي في السودان بل توجيه مديرية المديريات ومفتشي المراكم بأن يجعلوا من حكم مناطقهم صدأ، ما كان ذلك ممكناً، للحكم الذي كان سائداً في فترة المهدية 1885-1898 . عليه صدرت التوجيهات للإداريين لإقامة علاقات ومعاملات شخصية مع الأعيان الذين سيتمكنون من التأثير على المواطنين.

ترى النظرية الثانية بأن الحكم المحلي في السودان خلال العقود الأولى من الحكم الثاني كان حكماً مباشراً وبيروقراطياً تمركت في أيدي مفتشي المراكم. وتغيرت هذه الحالة

<sup>2</sup> قدم المؤلفان نبذة لأصحاب النظرتين : د. جعفر محمد علي بحث لنظرية الأولى. و. د. نادية حنف وبروفيسور مدثر عبد الرحمن لنظرية الثانية.

<sup>3</sup> كان كابتن في لوقارد، المسؤول السياسي على نيجريرا 1900-1906، وأذاكه العام 1912-1919. رأى كتاب:

The Dual Mandate in British Tropical Africa.

<sup>4</sup> قائد حلة بإعادة غزو السودان 1896-1898، وأول حاكم عام على السودان (يناير 1899 - ديسمبر 1899).

خلال العشرينيات خاصة بعد صدور كتاب لوقارد عن الانتداب الشانلي في أفريقيا القارية البريطانية وتقرير اللورد ملنر لعام 1921 الذي نص فيه حكومة الخرطوم بالسير نحو سياسة حكم غير مباشر تؤمن بإشراف المعلمين السودانيين وزعماء القبائل في إدارة القطر.

يرى المؤلفان وبعد دراسة متأنية لمبادئ الإدارة الأهلية أن أصحاب النظريتين فشلوا في التمييز بين نظام الحكم المحلي الذي أقيم في المديريات التي عمل على الحد من القبلية فيها مثل حلقة، دنقلا، ببر والخرطوم والمديريات الأخرى القبلية مثل كردفان ودارفور. فالحكم المحلي الذي أقيم في مديريات دنقلا وببر والخرطوم لم يكن يستند على أي تصور للحكم غير المباشر بل وضع الأمر في أيدي المفتشين البريطانيين والمأمور الإنجليز الذين كانوا حلقة الوصل بين الحكم والحكومة عبر حكم لا مركزي بهام متعددة مثل تقدير وجع الضرائب وصون الأمن والنظام. أما في المناطق القبلية فيختلف الأمر كلية حيث ثبت زعماء القبائل في مواقعهم وأوكلن لهم مهمة التوسط بين الحكم والحاكم في جميع الشؤون الإدارية والقضائية.

دعم المؤلفان وجهة نظرهما بنصوص من المكاتب الإدارية ذاتها إلى أن الإدارة المحلية في المناطق القبلية ارتكبت على مبادئ لوقارد عن الحكم غير المباشر. ووضوح مجموعة الوثائق المتبقاة أنه خلال العقود الأربع التي أعقبت الغزو لم يكن حكومة الخرطوم سياسة ثابتة للإدارة المحلية لجميع القطر. وتدعى تلك النصوص أن الحكم غير المباشر بدأ في التبلور قبل زيارة خلنة ملنر إلى السودان عام 1920 عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخين. وأن تقرير ملنر جاء ليشبه آراء كبار الإداريين في الخرطوم الذين تأثروا بعلام معينة من نظرية لوقارد عن الحكم غير المباشر.

أشارت مجموعة الوثائق المتبقاة إلى انتقاد سياسة الحكم غير المباشر من قبل المتعلمين البريطانيين في منتصف الثلاثينيات وكيف أنها تسببت في انقسام بين المتعلمين في المناطق الحضرية وزعماء القبائل في الريف. وهو انتقاد وجهه المتعلمون السودانيون منذ تبني سياسة الحكم غير المباشر في النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين. أيدت الوثائق هذا الانقسام وتفاعل حكومة السودان مع النقد بدخول الحكم المحلي كمصطلح أكثر تشديداً من الإدارة الأهلية وصدور ثلاثة قوانين للحكم المحلي خلال المدن والمناطق الريفية عام 1937.

هنا يختلف المؤلفان مرة أخرى مع ما ذهب إليه إداريون سودانيون<sup>5</sup> بأن صدور هذه القوانين مثل نقلة من الحكم غير المباشر إلى نظام متجرد للحكم المحلي. ويستند المؤلفان على الوثائق المتقدمة التي أوضحت أن قوانين الحكم المحلي لعام 1937 للمناطق الحضرية صممت لإيجاد نظام حكم يجذب المتعلمين السودانيين ويعطي أي تحالف ممكن بينهم وبين قوى الطائفية في الخرطوم، السيد عبد الرحمن المهدى على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك تبين الوثائق أن قانون الحكم المحلي للمناطق الريفية لعام 1937 طور أكثر من بناء الإدارة الأهلية بالاعتراف بكتاب زعماء القبائل كسلطات محلية ومنحهم مزيد من السلطات المالية والتشريعية والتنفيذية.

توصل المؤلفان إلى أن دراسة متأنية للوثائق المتقدمة ستمكن القارئ تقسيم تاريخي ونقد جديد لسياسة الحكم غير المباشر في السودان الإنجليزي – المصري. مجملًا فإن هذا الكتاب إضافة قيمة للدراسات الأكاديمية بصفة خاصة والمكتبة السودانية بصفة عامة لا سيما وورد آراء في الوقت الحاضر تنادي بالرجوع للإدارة الأهلية! كما تستحق وجهات النظر التي وردت فيه، استنادًا على الواقع المتقدمة، رداً من الذين انتقدت آرائهم.

<sup>5</sup> قدمت كاميلة كيابات فليبابوي محمد صالح وكرم الله العوض .